



تعليق الدكتور محمد العمادي
على محاضرة الدكتور عصام الزعيم
بتاريخ 22\11\2005

الأخوات والإخوة

أشكر الأخ الأستاذ الدكتور عصام الزعيم على هذه المحاضرة القيمة التي أعطتنا أبعاداً جديدة لموضوع هام من المواضيع التي تعالجها جمعية العلوم الاقتصادية بحكمة واقتدار.

لقد استمعت إلى الأستاذ الدكتور المحاضر وهو يلقي محاضراته ويتفاعل مع الأفكار والنظريات. لقد أعطانا سجلاً تاريخياً لاقتصاد السوق والأفكار والنظريات الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها المجتمعات ولم يضمن علينا برأيه في النهاية فيما يراه صالحاً لبلدنا.

لقد قدم لنا كعادته أفكاراً ونظريات وتحدث عن الخصوصيات بحيث فتح الأبواب أمامنا جميعاً لنستظل بظل الطيف الفكري الذي يوافقنا ولا أجد فيما قاله متسعاً لي للإضافة نقداً أو تقريباً.

ومع ذلك فلا بد لي من أن أستغل هذه المناسبة لأدلو بدلوي في هذا المجال.

أولاً- في منطلقات الفكر الاقتصادي في سورية:

على الفكر الاقتصادي أن يلامس الواقع ويأخذ بعين الاعتبار مشاكل المجتمع القائمة ومصالح فئات المجتمع المترابطة وآمال الناس وتوقعاتهم وتطلعاتهم لئلا يعتبر تنظيراً بعيداً عن هدف تصوير قضايا المجتمع، واكتشاف العوامل التي تتحكم فيها، أو تترابط معها، أو التي كانت السبب في تشكلها. ذلك أن جوهر التنظير الاقتصادي هو رؤية الواقع بأبعاده المختلفة وبعيون مجردة ثم العمل على وضع الرؤية الاقتصادية المستقبلية التي تسهم في رسم السياسة الاقتصادية للبلاد لذلك كانت دراسة تاريخ سورية الاقتصادي والاجتماعي والتعرف على تطور الفكر التنموي فيها والنقل الذي أخذته التنظيمات العمالية والفلاحية وفكر الحزب ومنطلقاته والنزعة نحو إطلاق عنان القوى المنتجة مع التأكيد على مبادئ الحق والعدل أمراً هاماً.

كما أن الفكر الاقتصادي والتنموي في سورية لا يمكن عزله عن الفكر التنموي العربي والدولي، ولا عن المشاكل والموضوعات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يعالجها هذا

الفكر طالما أننا نؤمن بوحدة وطننا العربي ونريد أن نكون فاعلين في عالم اليوم. لذلك لا بد من الإشارة إلى أهمية النقلة النوعية التي خطتها سورية للتوافق مع إخوتها العرب. فالتوجه العالمي والعربي اليوم يؤمن بأن نظام السوق هو المحرك الأساسي لنمو الاقتصاد الوطني، والذي يجب أن يرافقه:

- 1- حماية الملكية الفردية.
 - 2- ضمان حرية المنشآت الاقتصادية.
 - 3- ضمان المزاحمة الشريفة.
 - 4- تحقيق المساواة في الاستفادة من الفرص التي ينتجها السوق.
 - 5- قوانين تضمن حماية الحقوق والتقاضي العادل وتنفيذ الأحكام.
- كما تتم المناداة اليوم عالمياً وعربياً بتحقيق الأهداف والمطالب التالية:
- 1- القضاء على البطالة.
 - 2- مكافحة الفقر.
 - 3- توسيع ممارسة الديمقراطية والحريات العامة وضمان الحقوق الإنسانية.
 - 4- التعاون بين الحكومات ورجال الأعمال.
 - 5- محاربة الفساد والإفساد.
 - 6- تعديل الأنظمة الضريبية بما يتلاءم مع تشجيع الاستثمار.
 - 7- تأمين توازن الموازنة.
 - 8- إعادة تنظيم القطاع العام.
 - 9- إدخال الحكومة الالكترونية.
 - 10- تعميم المعرفة والتدريب للجميع.
 - 11- تمكين المرأة وإدخالها في الحياة الاقتصادية.
 - 12- منع تشغيل الأطفال.
 - 13- حماية الملكية الفكرية.
 - 14- محاربة تبييض الأموال والجريمة المنظمة والإرهاب.

وأريد أن أؤكد هنا بأن سورية قد سارت خطوات هامة في طريق تحقيق هذه الأهداف.

ثانياً- بين السوق واقتصاد السوق:

لقد تطور مفهوم السوق وآلياته مع تطور المجتمعات فانتقل من المبادلة السلعية إلى التجارة بالأسهم والمشتقات والتغطية والضمانات وتلعب الآن قوى العرض والطلب دورها في تحديد السعر وتوجيه الموارد وتوزيع الثروات. ففي تاريخ الفكر الاقتصادي، كان هنالك الكثير من الاقتصاديين الذين مجدوا آلية السوق وحذروا من المشاكل والصعوبات التي تواجه أي مجتمع يتجاهل اليد الخفية التي تنسق أعمال السوق وساقوا الأمثلة التي تظهر أن المحاولات الحكومية الرامية لحل مشاكل الأسواق أو التدخل فيها أدت في بعض الحالات إلى خلق مشاكل وصعوبات أكبر مما أريد اجتنابه.

إلا أن المشاكل التي خلقها نظام السوق من تجميع الثروات في يد القلة وانتشار الفقر واستغلال رأس المال للعمال كانت أكبر من أن تخفيها محاسن السوق مما أدى بالكثير من الاقتصاديين، إضافة إلى الفلاسفة وأصحاب النظريات الاجتماعية الكبرى وحتى الأمريكيين، إلى نقد نظام السوق الذي انقلب إلى نظام رأسمالي يتحكم فيه رأس المال بتسيير الحياة الاقتصادية لمصلحة أصحابه، والمطالبة بتشذيبه وتهذيبه وحتى استبداله بنظام يجري فيه تحديد الأسعار بإرادة الإنسان لا بعوامل العرض والطلب، فظهرت المذاهب الاجتماعية الكبرى كالشيوعية والاشتراكية الطوباوية والاشتراكية العلمية والدولة التي تملك وتدير إلى غير ذلك من نظريات دول الرفاه والرعاية الاجتماعية. فالاقتصادي جون كينيث غالبريث الأستاذ في جامعة هارفارد والسفير الأمريكي الأسبق في الهند تحدى في كتبه "الرأسمالية الأمريكية" و "مجتمع الوفرة" و "الدولة الصناعية الحديثة" الآراء السائدة آنذاك في أمريكا حول استقلالية المستهلكين في اتخاذ قراراتهم وإنجازات الشركات العملاقة. فقد بين أن اقتصاد اليوم إنما توجهه بيروقراطيات كبيرة لا أسواق منافسة. ولم يكن غالبريث الوحيد في نقده لنظام السوق الحر بل كان هناك اقتصاديون كثر وجدوا هذا النقص في نظام السوق منذ ريكاردو وحتى ليستر ثورو.

وهكذا نرى أن أطراف الفكر الاقتصادي تغطي توجهات مختلفة من الحرية الاقتصادية إلى التخطيط المركزي الذي يحدد الأسعار إلى إزالة الحكومات كما هو الأمر عند الفوضويين.

ثالثاً- اللجوء إلى الاجتماعي بدلاً عن الرأسمالي والاشتراكي:

وفي ضوء هذا الغنى الفكري ترعرعت ونشأت في أمريكا وأوروبا جمعيات مختلفة تنادي بعيداً عن الرأسمالية والاشتراكية بالاقتصاد الاجتماعي مثل:

- جمعية الاقتصاد الاجتماعي

The Association for Social Economics

التي أحدثت في عام 1941 في واشنطن.

ونشرت مؤلفات ودوريات مثل:

- المجلة الدولية لعلم الاقتصاد الاجتماعي

- International Journal of Social Economics-

- مجلة روتلدج للاقتصاد الاجتماعي

-A Routledge Journal Review of Social Economy

- الاقتصاد الاجتماعي للمؤلف كلارك إيفرلنك

-Social Economy by Clarks Everling

- الاقتصاديات الاجتماعية وسلوك السوق في المحيط الاجتماعي

-Social Economics: Market Behavior in Social

Environment by Gray Becher and Kevin M. Murphy

وكانت الدول الاسكندنافية سباقة في تحقيق اقتصاد الرفاه والذي ساعد في تحقيقه التقدم الاقتصادي الذي حققته هذه الدول والذي يختلف عن أوضاع البلدان النامية. وفي أوروبا التي حظيت في فترة معينة بأنظمة اجتماعية متقدمة اضطرت مؤخراً تحت وطأة العجز في الموازنة إلى إعادة النظر في شمولية رعايتها الاجتماعية واتساعها فأصدر الاتحاد الأوروبي في عام 1994 كتاباً أبيض سمي:

E. V. White Paper on Economic Policy

ولقد أثار هذا الكتاب الاهتمام بالمفهوم الجديد للاقتصاد الاجتماعي لما له من أثر على تشغيل اليد العاملة وتقديم الخدمات الاجتماعية.

ولقد عرف الاتحاد الأوروبي الذي وقعنا معه بالأحرف الأولى على اتفاقية التشاركية "الاقتصاد الاجتماعي" بأنه يشمل أنواعاً جديدة من الخدمات الاجتماعية المقدمة للجمهور تصل بين الخدمات التجارية والخدمات الحكومية. وبمعنى آخر بأن الاقتصاد الاجتماعي هو قطاع

جديد يشتمل على مشاريع تمتد من مشاريع ممولة حكومياً إلى مشاريع مدعومة حكومياً إلى مشاريع شبه تجارية كلها تساعد في خلق فرص العمل وتقديم الخدمات لمحتاجيها.

ثالثاً- ما هو الوضع في سورية:

والآن إذا عدنا إلى بلدنا سورية- فقد كان نظامنا الاقتصادي يتطور مع تطور الأوضاع السياسية والاجتماعية التي مرت بنا. ولم يكن التخطيط في البداية إلا محاولات أولية أخذت شكلها في تحديد الأهداف والاستثمارات ومشاريع القطاع الخاص في إطار هدف مضاعفة الدخل القومي خلال مدة عشر سنوات تماشياً مع ما كان عليه الأمر في الإقليم الجنوبي للجمهورية العربية المتحدة. لقد كانت قوى العرض والطلب في تلك الفترة هي التي تحدد الأسعار فيما عدا أسعار بعض السلع الأساسية في حياة المواطن كالخبز والسكر والمحروقات.

وتنامت فيما بعد عمليات التخطيط لتشمل تحديد خطط إنتاج القطاع العام ولتقوم وزارة التموين بالاشتراك مع الجهات المنتجة في تحديد الأسعار حتى وجدنا أن عملية التسعير قد شملت مختلف أنواع السلع المعروضة في المخازن أو السلع التي تمكن مراقبو التموين من التعرف عليها.

أدت عمليات التخطيط إلى التركيز على كميات الإنتاج لا قيمها ولا جودتها. كما ابتعدت عن موضوع اقتصادية المنشآت الإنتاجية المتمثلة بالربح، وساعدت وزارة المالية في أخذ سيولة القطاع العام وإجباره على اللجوء إلى المصارف وتحمله أعباء الديون والخسارات حتى ناء بما حمل من أثقال. كما أدت عمليات التسعير غير العادل إلى اختفاء بعض السلع وظهور السوق السوداء، كما أدت إساءات الاستعمال التي تمت من خلال الموافقات التي كانت تعطى لشراء سلع القطاع العام إلى نهب هذا القطاع وتراكم ثرواته في أيدي المستغلين، كما أدت بعض عمليات التسعير إلى رداءة الإنتاج وانخفاض نوعيته والى تهريب بعض سلعنا كأدوية إلى الدول الأخرى مما جعلنا نبدأ بمراجعة عمليات التخطيط وعمليات التسعير وإعادة النظر فيها. لقد وضعنا في عام 1992 في لجنة إدارة الاقتصاد الوطني تصورنا لما يجب أن يكون عليه وضع القطاع العام واتهمنا وقتها بالخروج عن المبادئ المعتمدة وبعد سنوات طويلة تم اعتماد ما اقترحنه على أنه الإصلاح بعينه. وأذكر بالخير الجراءة التي أقدمت بها الحكومات السابقة عندما سمحت، وحتى قبل صدور القانون رقم 10 في عام 1991، للقطاع الخاص بإقامة المطاحن نظراً لقصور طاقات الطحن لدى القطاع العام رغم أن هذا القطاع كان محصوراً بالقطاع العام- كنا نستورد القمح ونرسله إلى لبنان للمطاحن التي أقامها

السوريون الذين تركوا مطاحنهم المؤممة في سورية وأقاموا بديلاً عنها في لبنان ثم نعيد الدقيق إلى سورية.

وكنا في جميع هذه الحالات نبتعد عن استخدام اصطلاح "اقتصاد السوق" لأنه كان لهذا المصطلح انعكاسات اقتصادية واجتماعية تتعلق بالمنطلقات الأساسية للسياسة الاقتصادية والدستور ومبادئ الحزب والتي كان لا يمكن لأحد أن يحسمها إلا القيادة السياسية. وحتى لو حسمت القيادة السياسية الأمر - كما فعلت فعلاً - فان ذلك لم يمنح المثقفين من تناول الموضوع سلباً وإيجاباً بحرية كاملة.

وظل الأمر كذلك حتى توقيع اتفاق برشلونة في عام 1994 الذي جاء فيه بأن التعاون الاقتصادي بين مجموعة الدول الأوروبية ودول بحر الأبيض المتوسط يجب أن يتم على أساس اقتصاديات السوق.

وهنا اشدت النقاش بين واضعي السياسة والمثقفين إلى أن حسم مشروع برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تم نشره دون اعتماده هذا الموضوع عندما نص هذا البرنامج على ما يلي:

يعتبر برنامج الإصلاح الاقتصادي إعادة صياغة علاقة الاقتصاد السوري بالاقتصاد العالمي أحد أهدافه الأساسية، وتنطلق هذه العملية (عملية إعادة الصياغة) من التوجه نحو تحقيق مستوى أعلى من التكيف التدريجي للاقتصاد السوري مع التوجهات المعاصرة للاقتصاد العالمي وخاصة فيما يتعلق:

- الأخذ باقتصاد السوق.

- تحرير التجارة.

- التشجيع على الاستثمار.

ثم جاء القرار باعتماد نظام "اقتصاد السوق الاجتماعي" جرياً على ما قامت به دول أخرى كالصين مثلاً عندما أخذت باقتصاد السوق الاشتراكي.

لقد كان هدف الصين الإبقاء على النظام السياسي والحزب الذي يمثلته قائماً مع التكيف مع مقتضيات العولمة والرغبة في دخول السوق الدولية والاستفادة من الاستثمارات الأجنبية.

رابعاً - ماذا نريد نحن من اقتصاد السوق الاجتماعي:

إننا نتوقع أن يسهم نظام اقتصاد السوق الاجتماعي في رفع كفاءة توزيع الموارد وفتح أبواب الحرية أمام المبادرات الاقتصادية وجعل التنافس الشريف وسيلة لرفع مستوى الجودة وخفض التكلفة وإتاحة المزيد من السلع والخدمات للمواطنين، كما يجب أن يهدف في رأينا

إلى تحقيق منفعة جميع فئات المواطنين من عمال وأرباب عمل وفلاحين وحرثيين وطلاب وموظفين، وأن يلبي الحاجات الاجتماعية المتطورة مستلهاً طموح المجتمع في معالجة صعوباته وتحدياته، ومعبراً عن المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات التي تهم هذا المجتمع وتخط له آفاق المستقبل.

أي أن اقتصاد السوق الاجتماعي يتطلب تحقيق أمرين أساسيين:

1- سوق حرة.

2- دولة قوية.

وكلاهما يمثلان دور الدولة في الاقتصاد الوطني:

- الأمر الأول وهو يتعلق بتحرير قوى العرض والطلب من القيود التي تعرقل سيرها وإزالة اختناقات الاحتكارات والقوى التي تعرقل المزاحمة الحرة والشريفة. ووضع القوانين والأنظمة التي تكفل ذلك واستكمال مؤسساتها وتنظيماتها.

- أما الأمر الثاني فيتعلق بدور الدولة- ولا أقول بدور القطاع العام- لأن هناك فرقاً واسعاً بين هذين الدورين ولا يختلف أحد في أن على الدولة أن تمارس وظائفها التقليدية بالحفاظ على الأمن الداخلي والخارجي وإقامة العدل والحفاظ على المال العام والبيئة، وتقديم خدمات التعليم والصحة، والقيام ببناء الطرق والمرافئ والمطارات، وكذلك السدود ومشاريع الري والصرف، وجر مياه الشرب وتنفيذ مشاريع الصرف الصحي.

كما أصبح من الواضح أن على الدولة أن تعمل على حماية الزراعة وضمان حصول المواطن على رغيف خبزه ومواده الغذائية الأساسية، وتأمين فرص العمل وتقديم الرعاية الاجتماعية والعناية بالمعوقين وتحسين توزيع الدخل ومحاربة الفقر والنهوض بالمناطق الأقل نمواً في البلاد.

كما أنه لا يختلف اثنان في أن من واجبات الدولة أن تقوم بوضع القوانين والأنظمة التي تحكم التجارة الداخلية والخارجية وأن تنظم أمور النقد والتداول ووضع سياسات الضرائب والإنفاق وتحديد سعر إعادة الحسم لدى مصرف سورية المركزي والإشراف على المصارف والمؤسسات المالية والتجارية والشركات المختلفة للتأكد من سلامة أعمالها وتوافقها مع القوانين والأنظمة السارية المفعول.

كما أن عليها واجب خلق مناخ ايجابي لاستثمار رؤوس الأموال، وتشجيع الإنتاج ونفعل قوى السوق بما يخدم المزاحمة الرامية إلى تحسين الجودة وإقلال التكلفة.

كما أن على الدولة أن تقوم بتعميم المعرفة بالتقنيات الجديدة وتسهيل اقتنائها وإجراء البحوث والدراسات المؤدية إلى حسن استخدام الثروات والموارد، وإقامة نظام إحصائي وإعداد خطط وتوجهات استثمارية ترسم آفاق النمو والتطور في مختلف المجالات.

أما قيام الدولة نفسها بإقامة المشاريع الإنتاجية التي يمكن للقطاع الخاص أن يقوم بها فهذا أمر يخضع للظروف التي تمر بها الدولة ولأهمية المشروع بالنسبة لها ولمدى إقبال القطاع الخاص على تنفيذه أو عدمه، وبالتالي فإن القطاع العام الاقتصادي أمر قائم ومتابعة عملية إصلاحه عمل أجدى من أي عمل آخر، ولم يعد إصلاح المؤسسات المتعثرة سراً وإنما هو مبادئ تنتظر من يملك القدرة والجرأة على تطبيقها. وفي القرار ذي الرقم 102 الذي أصدرته القيادة عام ألفين ما يُغني عن البحث عن أساليب أخرى. وبالتالي فإن توسيع هذا القطاع أو عدمه أو أي إجراء يتخذ فيه - في رأيي - لا يخضع لقانون وإنما للمصالح التي تراها الحكومة في ضوء الوقائع التي تمر بها. ومن الأمثلة على ذلك إقامة عدد من المخابز أيام حرب تشرين التحريرية.

وأن ممارسة الدولة لهذه الوظائف لا يعني حصرها بها وإنما يجب أن يسمح للقطاع الخاص بأن يشارك بها كالتعليم والصحة وتنفيذ المشاريع والتجارة الداخلية والخارجية والمصارف والتأمين والزراعة والصناعة، وألا تكون الدولة مزاحمة للقطاع الخاص في هذه المجالات وإنما مشجعة ومرغبة ومنظمة ومراقبة لأعماله. ولاشك أن هناك أعمالاً سيادية لا يملك حق القيام بها إلا الدولة وهي خارج موضوع أي نقاش كت تحقيق الأمن والعدالة وإصدار النقد على سبيل المثال.

والهدف في كل ما تقوم به الدولة هو تقديم الخدمة والرعاية والتنظيم والمراقبة ومنع التجاوز والتعدي على حقوق الآخرين. أي يجب ألا يكون قيام الدولة بدورها الذي ذكرناه أعلاه تسلطاً من جهازها الإداري على الشعب، بل خدمة لهم ورعاية لأموالهم. فهل نحن قادرون على أن نحقق السوق الحرة والدولة القوية؟ إن الجواب هو في قناعتنا وإرادتنا.

أما في الأزمات التي تمر بها البلاد وما تواجهه سورية الآن من تحديات فللدولة أن تتخذ ما تراه من إجراءات لحماية حياة مواطنيها لا يحدها في ذلك إلا مبادئ العدالة والمساواة بين الناس. ولنا في تجربة تشرين التحريرية وحصار الثمانينات ما يؤكد قدرتنا كمجتمع متلاحم على التغلب على جميع الصعاب.

وأريد أن أخلص مما قلته بأننا في اعتمادنا لنظم السوق الاجتماعي إنما نتابع التطور الذي فرضته علينا متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والواقع العربي والدولي الذي لا مفر لنا من الانتماء إليه والتفاعل معه.

وأعود لأقول بالنسبة لدور الدولة في الاقتصاد الاجتماعي: رحم الله الخليفة عمر بن الخطاب عندما قال:

" إن الله قد استخلفنا على عباده لنسد جوعتهم ونستر عورتهم ونوفر لهم حرفتهم. فإذا أعطيناهم هذه النعم تقاضيناهم شكرها. يا هذا إن الله خلق الأيدي لتعمل، فإذا لم تجد في الطاعة عملاً التمسست في المعصية أعمالاً، فاشغلها بالطاعة قبل أن تشغلك بالمعصية."